"الإرهاب" و "المصالحة"
حلقتا مؤامرة كبرى
على الإسلام والمسلمين
في الجزائر
(شارفت على النهاية)

بقلم : أحمد بن عمر الأوراسي

الجزائر
رجب 1427هـ/سبتمبر 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
لِتفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذاً لاَّتَّخَذُوكَ خَلِيلاً (73) وَلَوْلاَ
أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً (74) إِذاً
لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ
عَلَيْنَا نَصِيراً (75) وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ
لِيُخْرِجوكَ مِنْهَا وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً
(76) سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ
لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً (77)

سـورة الإسـراء

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مع إيماء أوروبا وبخاصة فرنسا لبيادقها من بعض كبار الضباط في الجيش وبعض الأحزاب والتكتلات العنصرية والعلمانية بالحيلولة دون عقد الدورة الإنتخابية الثانية بعملية إنقلابية لحرمان الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى الحكم وإعلان «الدولة الإسلامية»، بدأت مرحلة «الإرهاب» التي خطط لها النظام الجزائري ليستخدمها كسلاح استراتيجي غَشُوم لإستئصال شَأْفَة الإسلام (السياسي) بالقوة العسكرية. فالنظام الجزائري لم يرْض من الشعب الجزائري تأييده الكاسح للإسلام حتى نَقِم منه، بتقتيله وإرهابه وانْتِهَاز رَهْبَته منه بالإسراع في تجويعه، بالأزمة الإقتصادية الناتجة من التوجُّه ومن ثُمَّ الإلتزام بإملاءاتِ الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي، كما في المثل:«أَجِعْ كَلْبَك يَتْبَعْك»؛ فقد أراد النظام الجزائري أن يُنْسي الشعب في فكرة «الدولة الإسلامية» لتصبح لديه نِسْياً مَنْسِيّاً بالتَّقْتِيلِ والتَّرْهِيبِ وتنظيم التَّجْوِيع.

ومع أن النظام الجزائري قد (انتصر) عسكرياً على الإسلام (السياسي) بتورّطه في سفك دماء الشعب، فإنّه قد ارْتَبَك في (انتصاره) الدموي فلم يسْهُل له المخرج منه، وكما جاء في حديث ابن عمر: «**إنَّ من ورَطاتِ الأُمور التي لا مَخْرَجَ منها سَفْكَ الدمِ الحَرام بغير حِلٍّ**»، وهذا الوضع جعل النظام الجزائري الأوروبي الولاء لا يأْمَن من استغلال أمريكا له كذريعة فتأَخذه على غِرَّةٍ، ولذلك تخاف أوروبا (فرنسا وبعض الدول الأوروبية) من أن يسبَقَ سَيْلُ أمريكا مَطرَها في الجزائر

ومزاحمتها فيها. ولذلك تداركت فرنسا أمرها، بعد افتضاح أمر عملائها العسكريين والسياسيين والمثقفين وعجزهم عن مواصلة قيادة النظام الجزائري وعن حماية مصالحها في مواجهة أمريكا، وسعت ليس للتنسيق بينها وبين بعض الدول الأوروبية لإبقاء الجزائر في دائرة أوروبا، بل ونسقت أيضا مع أمريكا، منذ محاولة المؤسسة العسكرية الإتصال ببوتفليقة قبل انعقاد ندوة الوفاق الوطني المنعقدة أواخر جانفي 1994م لإقناعه بتولي منصب رئيس الجزائر. ولذلك كان لا بدّ من إنهاء مرحلة «الإرهاب» كما لابدّ من إنهاء دور عملاء وهَوامّ فرنسا في قيادة النظام الجزائري، والبدء في مرحلة «المصالحة»، وإعادة دور عملاء وسَوامّ أمريكا، بموافقة فرنسا، في قيادة النظام الجزائري بإعادة بوتفليقة سنة 1999م، والتي – أي مرحلة «المصالحة» – خطط لها النظام الجزائري أيضاً ليستخدمها كسلاح استراتيجي لإستئصال شَأْفَة الإسلام (السياسي) سياسياً من جهة وإسترضاء أمريكا من جهة أخرى.

فرنسا وأمريكا: من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية

فالنظام الجزائري لم يستطع الإنتصار سياسياً، فحاوله بالقانون رقم 99-08 المتعلق بـ«إستعادة الوئام المدني» سنة 1999م لكن حالت ملفات المفقودين والمجازر الجماعية بينه وبين هذا الإنتصار، فأصبح مَنْهُوكٌ بها، ولهذا رَغَّبَ النظام الجزائري الشعب، فأَعْطاه بعض ما رَغِبَ بالطَّعْمِ، لإنْتِهَاز طمعه فيه، بالمسارعة إلى الإهتمام الشكلي ببعض شئونه الإقتصادية بالتحسين الجزئي لظروف معيشته المادية، ثُمَّ مَرَّرَ يوم 2005/09/29م «مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية» بإستفتاء شعبي، والذي يَنْصَعُ بما يُقْلِق النظام من رفض كل تدخل أجنبي (أمريكي) يُرام به الطعن فيما (قرّره) الشعب من خلال هذا الميثاق، كمحاولة للتَنَصُّلِ إلى الشعب (الذي يعتبر بحسب العرف الدولي مصدراً للسيادة) من جنايته

داخلياً وخارجياً، ليجعل من نفسه حَرِيماً يُحْرَم مسّه على من قد تستعمله أمريكا داخلياً أو خارجياً لمحاسبته على جرائمه خلال العشرية الحمراء. فالنظام الجزائري حَرُمَ عليه الإنتصار السياسي على الإسلام (السياسي) فأصدر المرسوم الرئاسي رقم 06-93 المتعلق بـ«تعويض ضحايا المأساة الوطنية» رُشْوَةً وتَلْقِيماً لأهالي ضحاياه من المفقودين والمجازر الجماعية، كما أصدر الأمر رقم 06-01 المتضمن «تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية»، وبخاصة فصله السادس في مادتيه 45 و46 لإعْتقال لسان الشعب بقضاءٍ مُصَمِّتٍ لا يَعْبَأُ بشَكْوى الشعب أو بسيفٍ صَمُوتٍ. وبخاصة بعد تشريع الأمر رقم 06-02 المتضمن «القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين» وبخاصة المواد: 39، 40، 57، 59، و60 منه، اللاتي تحمي بعض ضباطه السامين وبعض ضباطه العمداء في الجيش المتورطين في ملف المفقودين وفي ملف المجازر الجماعية، وتَضْمَن لهم حماية رسمية من الدولة ضدّ أيّ متابعة قضائية محلية كانت أو دولية. فقد أراد النظام الجزائري – بعد أن وضع بَيْضَه في منأى عن أي جهة داخلية أو خارجية قد تستعملها أمريكا – غلق هذه الملفات، ليَتَّعِظَ الشعب بعَواقِب فكرة «الدولة الإسلامية»، بالتَّطْمِيعِ والتَّلْقيمِ وتقنين التَّصْمِيتِ.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو انقسام أطراف الساحة االسياسية الجزائرية إلى فريقين أساسيين (مع وجود فرق أخرى هامشية): **الفريق الأول** يدعو ويعمل مع النظام لمواجهة أمريكا، ولذلك فهو يدعو للمصالحة الوطنية تحالفا ونصرة للنظام إتقاءً من التدخل الأمريكي. ويتمثل هذا الفريق في أحزاب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب العمال، حركة حماس، حركة الإصلاح، وبعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ الموجودة بالخارج. و**الفريق الثاني** يدعو ويعمل ضد

النظام بدعم من الخارج (خاصة المنظمات الحقوقية الدولية وغير الحكومية (منظمة العفو الدولية "أمنستي"، و"لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان" و"الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان" و"هيومان رايتس ووتش") ومن ورائها أمريكا، ولذلك فهو يدعو إلى التحقيق الدولي في ملفات المجازر الجماعية والإختفاءات القسرية (ملف المفقودين) والتعذيب والإغتصاب. ويتمثل هذا الفريق في بعض الأحزاب كجبهة القوى الإشتراكية، وجماعات حقوق الإنسان (الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان).

وحتى يتمكن النظام الجزائري من غلق تلك الملفات كان لا بدّ عليه من السير في اتجاهين متوازيين: مُداراة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومُجاراة أمريكا:

– فبالنسبة لمداراة الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ فالملاحظ أنه منذ مدة طويلة وهو يُراوِض قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أَمرها، وأنه كان لا يُداريها إلاّ لِيُدْخِلَ بعضها (وبخاصة من بالخارج) – بإسم الوطنية العفنة – في مِصْيَدَةِ «المصالحة» ليوقعها في حبائله؛ فهو يريد أن يُشْرِك بعض قيادييها في الحياة السياسية تحت غطاء حزب جديد يخوض لعبة (الديمقراطية) وعندها سيصبحون جزءاً من هذا النظام وبالتالي سيعملون على المحافظة عليه بدل أن يعملوا لتغييره. وما تسهيل ترتيبات دخول بعض قياديي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين كانوا بالخارج يوم 2006/09/17م، وتصريحاتهم الأولية يوم 2006/09/18م التي يُفهم منها ليس فقط خذل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بل وخذل فكرة «الدولة الإسلامية» أيضاً، إلا تأكيداً لهذه المِصْيَدَة، وضماناً لنجاحه في الخروج من ورطة ملف المفقودين وملف المجازر الجماعية.

– أما بالنسبة لمجاراة أمريكا؛ فالملاحظ أنه استغل فرصة 11 سبتمبر 2001م ليصبح شريكاً عسكرياً قوياً لها في «حربها الدولية على الإرهاب» ليُعَمِّي عليها ورطته في ملف المفقودين وفي ملف المجازر الجماعية. فالمشاهد أن أمريكا تسللت إلى الجيش باسم محاربة الإرهاب؛ حيث أن مسار العلاقات العسكرية بين الجزائر وأمريكا تطور من الإقتصار على إرسال بعثات لتدريب الضباط الجزائريين بأمريكا، إلى القيام ببعض المناورات في البحر الأبيض المتوسط، إلى انضمام الجزائر لقوات التدخل السريع "أكتيف أنديفر" المتعلقة بحراسة الملاحة البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط ضد أي عمليات إرهابية محتملة بالمنطقة، إلى محاولة إيجاد محطة تجسس في تمنراست بالجنوب الجزائري مرتبطة بـ"النازا" تقوم برصد وتحليل جميع الاتصالات عن طريق الهاتف والإنترنت وشبكات الإعلام الآلي وغيرها في منطقة الساحل الصحراوي (جريدة "القدس العربي" يوم 2003/09/08م).

كما أنه سعى لإسترضائِها نفطياً بـ«قانون المحروقات» عبّر عنه الرئيس بوتفليقة في 22/11/ 2002م لما نُشر له مقالاً بجريدة "واشنطن تايمز" أعلن فيه أن الجزائر تطمح لأن تصبح أول منتج في إفريقيا لتَضْمَن بذلك لأمريكا مزيداً من الأمن في مجال التموين بالمحروقات. ولكن بأساليب تجعل من الجزائر أداة لأوروبا لمزاحمة أمريكا إفريقياً ودولياً، وبخاصة بعد وقوع أمريكا في المستنقع العراقي؛ ولهذا في الوقت الذي كان النظام الجزائري يجاري فيه أمريكا في «محاربة الإرهاب» كان يشوّش عليها – وما يزال – دبلوماسياً في المحافل الدولية بالفصل بين «الإرهاب» و«مقاومة الإحتلال» من مثل إنكاره عدم الفصل بينهما في حديثه في القمة 14 لحركة عدم الإنحياز المنعقدة يومي 15 و2006/09/16م. وفي الوقت الذي قال

بوتفليقة في 2005/02/24م عن «قانون المحروقات» (الأمريكي)[1]: (...إن الضغوط هي التي أملت علينا قانون المحروقات...)، (...إن مشروع قانون المحروقات الجديد... قانون مفروض علينا ولم يأت من تلقاء أنفسنا...)، مرّره في 2005/03/20م[2] والصادر تحت رقم 05-07 يوم 2005/04/28م والمنشور يوم 2005/07/19م، بعد أن برّر بوقاحة في 2005/05/01م حين قال:(...إن قانون المحروقات مفروض علينا وإلا سيحدث لنا مثل العراق...)، ليُعَمِّي على أمريكا ورطته، عدّله في 2006/07/04م والصادر تحت رقم 06-10 يوم 29 جويلية 2006م[3] بما يمسّ بعض بعض امتيازاتها النفطية بعد (خروجه) من بعض ورطته. وفي الوقت الذي طلب فيه من أمريكا أن تشاركه ثمار «المصالحة»؛ فقد رصد أكثر من 38 مليار دولار لإنعاش الإقتصاد ما بين 1999م و2004م ، ورصد مبلغ 55 مليار دولار للبرنامج التكميلي الضخم لدعم النمو في الفترة الممتدة من سنة 2005م إلى سنة 2009م؛ طلب منها أيضاً إنجاح مسعى

---

1 قانون المحروقات هو قانون خاص بالجوانب المتصلة بالإستثمار في قطاع المحروقات وضعه مكتب "روبرتس" في نيويورك والذي تضمن وصفة البنك العالمي، بلمسات واضحة لأحد الأصدقاء الشخصيين لشكيب خليل، وهو السيناتور عن مقاطعة ميتشغان، ثم كاتب الدولة الأمريكي للطاقة "ادوارد أبراهام سبنسر".

2 يُقال أنه قد تمت المصادقة عليه من قبل البرلمان دون السماح للبرلمانيين بتغيير/تعديل أي مادة، ولا حتى أي جملة فيه. علماً أنه لم يبرمج في جدول أعمال البرلمان إلا في آخر لحظة، وتمت مناقشته في يومين فقط. علماً أن شركة "أناداركو" تعتبر أول مستثمر في الجزائر بأكثر من 3 مليار دولار، وأهم شريك لـ"سوناطراك"، وتمثل أكثر من نصف إنتاج الشركات البترولية.

3 وهذا بعد أن كشف الرئيس الفنزويلي "هيغو شافيز"، أن تمرير قانون المحروقات، بنسخته الأصلية، سيدمر منظمة الأوبك ثم سيدمر دولها واحدة تلو الأخرى.

المصالحة الوطنية –كما صرح وزير الخارجية محمد بجاوي بمجلس العلاقات الخارجية بواشنطن يوم 2006/04/14م – لأن إنجاحها: «...يتطلب أيضاً تعاوناً وثيقاً من الخارج مثل الولايات المتحدة الأمريكية». وفي الوقت الذي اتجه فيه لإعطاء أمريكا ثقلاً تجاوز به ثقل فرنسا في الجزائر، يسعى للإنضمام لرابطة دول الكومنويلث، وهي رابطة الدول العميلة صراحة لإنجلترا، بعد الموافقة الأولية الرسمية من توني بلير على طلب الرئيس بوتفليقة لإنضمام الجزائر إليها من خلال (زيارة واحدة فقط !!) للندن يومي 11-2006/07/12م...إلخ.

في الحقيقة فإن بوتفليقة ومع اعتلائه سدة الحكم في أفريل 1999م، أظهر ولاءً تاماً لفرنسا دون أي استفزاز لها، مع إسترضائه لأمريكا، لكن مع بدء صراعه مع بعض الجنرالات الموالين لفرنسا، واستقبال فرنسا لرئيس الحكومة علي بن فليس في جانفي 2003م بطريقة مشبوهة، ظهر استناده الحقيقي لأمريكا خاصة بعد دعمها له في زحزحة العميل الفرنسي رئيس أركان الجيش محمد العماري من دائرة أصحاب القرار سنة 2004م بعد معارضته إعادة ترشح بوتفليقة مرة ثانية، وذلك بتهديده بتهمة تورطه في ملف المجازر الجماعية وملف المفقودين، وإحالته على المحاكم الدولية.

المافيا السياسية–المالية.. جهاز دولة سري غير قانوني

أيها الجزائريون.. في الوقت الذي كان يجري اقْتِيادكم وسَحْبكم وسَوْقكم إلى شَظَفِ العيش وقَشَفِه بسيف «الإرهاب» وبقرارات الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي، ظهرت ما سُمِّيَت بـ«المافيا السياسية– المالية » التي تَغَنَّمَت أموالكم الخاصة منها والعامة، فاغْتَنَت بسبب مرحلة «الإرهاب»، فانقلب ميزان البناء المجتمعي في بلادكم بتغلغل هذه «المافيا السياسية–المالية» في كافة مستويات السلطة (التنفيذية

والتشريعية والقضائية) والإدارة والمؤسسات والجيش...إلخ؛ حيث تَسَنَّم أفرادها أغلبية مقاعد البرلمان ومعظم المجالس الشعبية الولائية والبلدية وجلّ مجالس الإدارات والمؤسسات العمومية والمنظمات الجماهيرية وبعض الأحزاب السياسية، وعلت نجومهم إعلامياً في جميع وسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال لا الحصر نظر محكمة بجاية يوم 2006/04/19م في فضيحة تبديد أكثر من 140 مليار سنتيم من خزينة بلدية بجاية في عهد المندوبية التنفيذية والمتهمين فيها مسؤولين في الدولة.

وفي الوقت الذي مازالت دماءكم تَنْزف نزْفاً بسَيْفِيِّ «الإرهاب» و«المصالحة» اللَّذَيْن طعنكم بهما وأنتم تجرّونهما، باشرت هذه «المافيا السياسية- المالية» رَضْع ضروع ثرواتكم بشُخْبٍ - قبل أَن تَحْلُبَها من جَشَعِها - شَرَهاً من لُؤْمِها حتى لا يفوتها شيء؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر التحقيقات الأمنية بداية شهر جوان 2006م في تجاوزات مرتكبة في تسيير شئون ولاية جيجل تتجاوز قيمتها 1000 مليار سنتيم، المتهمين فيها مسؤولي بلدية جيجل ومديريات الأشغال العمومية وأملاك الدولة. كما أحْلَبَت هذه «المافيا السياسية- المالية» بلادكم للكفار المستعمرين (أوروبا وأمريكا)، فها هو الرئيس بوتفليقة - منذ أن نَصَّبوه - شمَّر ساعِدَه وكشفَ عن ساقِه فلم يترك محفلاً محلياً أو إقليمياً أو دولياً إلاّ وقد دخله بحملة تسويقية للبلاد وللعباد بإسالة لُعاب أوروبا وأمريكا وتأليبهما عليكم بمختلف الإمتيازات، فقد حوّل بلادكم إلى سلعة تباع في الأسواق الدولية بأبخس الأثمان؛ ففي خطاب له أمام إطارات الأمة يوم 2005/04/07م مثلاً قال: «إن الجزائر تشكل اليوم وجهة اقتصادية مفتوحة ومربحة، كما يؤكد ذلك برنامج دعم النمو ... بمبلغ يفوق 55 مليار دولار، ويأتي هذا البرنامج لمرافقة عروضنا المتعلقة بالخوصصة والشراكة، لما يزيد عن 1000 مؤسسة بأحجام مختلفة،

وفي كافة القطاعات ما عدا بعض المؤسسات الإستراتيجية. كما يرافق تصميمنا على تحديث تسيير هياكلنا القاعدية من خلال الامتيازات وعقود التسيير، فتلكم إذن فرصة فريدة من نوعها تتاح لتحقيق فائدة متبادلة». وبقرار النظام الجزائري عدم اللجوء إلى القروض الأجنبية، العام الماضي، بَعَثَ إشارات قوية إلى الإستثمار الأجنبي على أن الجزائر وجهة مربحة وبخاصة بعد عملية التسديد المسبق لجزء من ديونها الخارجية هذه السنة بعد موافقة نادي باريس يوم 2006/05/10م على التسديد المسبق لـ7.9 ملايير دولار قبل 2006/11/30م، والتوقيع المنتظر على إتفاق مع نادي لندن على الدفع المسبق لحوالي 800 مليون دولار. والذي يتضمن تسديداً مسبقاً للفوائد وتحويلاً لبعض الديون إلى استثمارات أجنبية تُمَلّك به الملكية العامة للأجانب الكفار المستعمرين. فهذا التسديد المسبق غايته كسب ثقة الأوساط المالية الدولية من أجل جلب الإستثمار الأجنبي والحصول على ديون أكثر مستقبلاً.

إنّ هذه «المافيا السياسية-المالية» أجهزة سرية (غير قانونية) في الدولة تعمل لحسابها وحساب أسيادها من الكفار المستعمرين في نطاق (القانون) وخارجه بأجهزة الدولة الرسمية (القانونية)؛ وبتعبير أدّق أصبح هناك أجهزة دولة سرية (أصحاب القرار) موازية لأجهزة الدولة الرسمية التي تجَمَّع سَوادُها الأَعظمُ على طاعة الأجهزة السرية، وهذا ما أدى إلى ذهاب روح وريح الأجهزة الرسمية وإلى غياب مفهوم رعاية الشؤون عن الدولة وعنكم، إذ إن الأمر قد انقلب رأساً على عقب، فجاءكم حكام ووزراء وولاة ورؤساء بلديات ومديرون...إلخ، لا يعرفون إلا رعاية شؤون أنفسهم، والمحافظة على مصالح أسيادهم الكفار المستعمرين (أوروبا وأمريكا)، والتسلط عليكم وإذلالكم وأكل حقوقكم؛ فهم لَيْسوا لكم رُعاة، ولكِنْهم حَلَبَة.

أيها الجزائريون... إنّ إقتصاد بلادكم سيطرت عليه هذه «المافيا السياسية -المالية» المنْهومَة التي تَمْتَلِئُ بطنُها ولا تنتهي نفْسُها، واقتسمت كعكته مع دول الكفر والإستعمار أوروبا وأمريكا، تحت تسميات «إقتصاد السوق»، «الخوصصة» و«الشراكة الأجنبية»، وبرعاية الصندوق النقدي الدولي ومن أبرز مظاهره:

– انْتِهاب أموالكم العامة والخاصة من البنوك العمومية وبالبنوك الخاصة في وضح النهار؛ فقد أخذَها مَنْ شاءَ منها، وعلى سبيل المثال لا الحصر: "يونيون بنك" المتهم بنهب العقار الفلاحي وتحويل 500 مليار سنتيم. وقضية تبديد أموال عمومية قدرها 13200 مليار سنتيم (ما يعادل 1.5 مليار دولار) مع "البنك التجاري والصناعي"، والخسائر الناجمة عن "بنك الخليفة" التي تكون قد تكبدتها الخزينة العمومية في حدود 1.5 مليار دولار حسب النظام، وغموض وفاة مديره، وتورط أكثر من 40 مسؤولاً سامياً ووزراء في الدولة وآخرين من جنسيات أخرى منها فرنسا وإنجلترا ودول الخليج، واختلاس 3200 مليار سنتيم من وكالات "البنك الوطني الجزائري" بالقليعة، شرشال وبوزريعة...إلخ.

– منح إمتيازات للكفار المستعمرين من الأوروبيين والأمريكيين بالأمر رقم 01-03 المتعلق بـ«تطوير الإستثمار» سنة 2001م ثم بالأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم له سنة 2006م، وبالأمر رقم 01-04 المتعلق بـ«تنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخوصصتها» سنة 2001م، وبالقانون رقم 05-07 المتعلق بـ«المحروقات» سنة 2005م، وبالإتفاق الأوروبي المتوسطي الذي أَسَّسَ لشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والموقع بفالونسيا يوم 2002/04/22م والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من 2005/09/01م...إلخ جعلتهم يسيطرون على كل ما هو إستراتيجي: مثل قرار الحكومة منح رخصة تسيير أحد المطارات

الإستراتيجية في الجزائر لمؤسسة فرنسية، والذي أعلن عنه وزير النقل محمد مغلاوي بدخول وزارته في مفاوضات مع مؤسسة مطارات باريس منحها رخصة تسيير المطار الدولي الجديد بالعاصمة بالتراضي وبدون مناقصة دولية. وإذا علمنا أن هذا المطار يعتبر حدوداً للجزائر مع كل دول العالم فإن الحكومة قد وضعت حدود الدولة في يد مؤسسة أجنبية كافرة ستكون بيدها مثلاً كل المعلومات المتعلقة بتحركات مسؤولي الدولة وبرامج خرجاتهم. ومثل تعامل شركة نفطال مع الشركات الأجنبية لنقل وتوزيع المواد الإستراتيجية والحيوية (المازوت والبنزين) على طول الشريط الساحلي للبلاد بين موانئ أرزيو وسكيكدة، بعد أن باعت شركة سوناطراك أسطول نقل تلك المواد بأبخس الأثمان. ومثل توقيع عقد شراكة مع مجموعة "بورتك" الأمريكية لتسيير مشترك لميناء بجاية الذي يصنف كثاني ميناء بعد ميناء العاصمة، وإذا علمنا أنه يقوم بمعالجة حوالي 4.6 ملايين طن من السلع سنوياً فإن الأمر يتعدّى تسيير ميناء إلى سيطرة على ثَغْرٍ إقتصاديٍ ليتوثَّب فيه فيتسلّط على مفاصل إقتصاد البلاد. ومثل تردّد وجود شخصيات نافذة دعمت حصول الشركة المختلطة الجزائرية–الأمريكية (براون أند روود كوندور BRC) على أغلب المشاريع الكبرى بصيغة التراضي بدل المناقصات الدولية، وتوليها بناء أبرز المشاريع الإستراتيجية التابعة لوزارة الدفاع الوطني كالمستشفيات العسكرية في وهران وقسنطينة، ومنشآت متعددة للجيش بكل من تمنراست، تندوف، بشار والجلفة، ...إلخ. فإذا كانت العربُ إذا طَلَّقَ أَحدُهم امرأَته، في الجاهلية، قال لها: حَبْلُك على غارِبك أَي خَلَّيتُ سبيلك، فاذْهَبِي حيثُ شِئْتِ، فإنّ النظام الجزائري اليوم لا يقول للشعب: "اقتصادك على غاربك" بل يقول له: «**اقتصادك على غَادِرِك الكافر المستعمر**»

أَي خَلَّيتُ سبيل اقتصادك، وستذْهَب به أوروبا (وخاصة فرنسا) وأمريكا إلى ما حيثُ شاءوا.

مؤامرة فرنسا وأمريكا وعملائهما تستهدف إستئصال الإسلام ونهب الثروات

إن (نجاح) مؤامرة إستئصال شَأْفَة الإسلام (السياسي) عسكرياً وسياسياً، جعل أوروبا وأمريكا و«المافيا السياسية-المالية» تتكالب على جني ثمارها إقتصادياً، وتَتَداعى عليكم كما تَداعَى الأَكَلَةُ على قَصْعَتِها، عن طريق «إقتصاد السوق»، «الخوصصة» و«الإستثمار الأجنبي»، لدرجة أن هذا التكالب والتداعي عليكم أعاد تَقْتِيلكم وتَرهِيبكم؛ فالتوتر الأمني في الآونة الأخيرة يُلوِّح ليُرِيَكُم عودة شيء من مرحلة «الإرهاب». فقد تحوّلت الجزائر، منذ حوالي ستّ سنوات، إلى ورشة إقتصادية مترامية الأطراف، في المجالات كافة (ما عدا الإنتاجية) وعبر البلاد برمتها، ببرنامج دعم للنمو بمبلغ يفوق 55 مليار دولار من سنة 2005م إلى سنة 2009م، وباحتياطيات مالية غير مسبوقة تقدر بحوالي 65 مليار دولار بغضِّ النظر عمّا في صندوق ضبط الإيرادات الذي يقارب 31 مليار دولار. وفي الوقت الذي يتداعون على بلادكم ويتكالبون على ثرواتكم، نراكم لا تلقون بالاً لكل هذا التداعي والتكالب منهم، وكأن المؤامرة لا تستهدفكم مع أنكم أنتم الضحايا وإسلامكم هو المتآمر عليه وثرواتكم هي موضع النهب، حيث يعتبر كل واحد منكم نفسه غير معني بغير مشكلته، أو كل فئة منكم تعتبر نفسها غير معنية بغير مشكلتها، وكأن هذه المشكلات الفردية والجماعية قضايا متفرقة مستقلة عن بعضها البعض يُسعى لمعالجة كل قضية منها قضية مستقلة خاصة بقسم معين من الناس، فالشباب يرى أن المشكلة في البطالة وأن الحل في هجرة البلاد، والأساتذة يرون أن

المشكلة في الأجور وأن الحل في زيادتها عن طريق الإضراب، والعمال يرون أن المشكلة في الخوصصة والحل في التعويض، وأهالي (المفقودين) يرون أن المشكلة في عدم كشف الحقيقة والحل في التعويض وفي كشف ومحاسبة المتورطين...إلخ مع أن القضية هي قضية واحدة للشعب الجزائري كله ومشاكله هي مسائل متعددة من هذه القضية؛ فكلها يرجع إلى أساس واحد ويرتبط بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً وثيقاً، فلا بدّ من تغيير النظرة إلى المشكلات الموجودة في الجزائر أولاً تغييراً أساسياً في معالجة مشكلاتها على أساس النظرة الصحيحة وإلا كل جهد لمعالجة أي مشكلة يَضُر ولا ينفع.

وهذه النظرة الصحيحة هي أن تنظروا إلى القضية كل القضية على أنها قضية فرض أنظمة الكفر عليكم (من إشتراكية ورأسمالية) وإقصاء الحكم بما أنزل الله من حياتكم: فالنظام الجزائري بعد الإستقلال (الوهمي) ترك ثُمَّ أَبْعَدَ الإسلام عن موضع التطبيق والتنفيذ، رغم أنه – أي الإسلام – هو سبب تحرّر البلاد من الإستعمار العسكري الفرنسي الكافر، وفيه جميع أنظمة الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية...إلخ، واتخذ – أي النظام الجزائري – من النظام الإشتراكي الكافر أساساً لتوجيه حياة المجتمع ولمعالجة مشكلاته، رغم أنه – النظام الإشتراكي الكافر – ينبثق من عقيدة إلحادية لا تعترف بوجود الله سبحانه وتعالى، ورغم أنه سبب عجز النظام عن معالجة مشكلات المجتمع. ولما انهار الإتحاد السوفياتي في بداية التسعينات من القرن الماضي وإنتهاء الإشتراكية إيديولوجياً ونظاماً ومن الناحيتين الدولية والعالمية، كان الأصل في النظام الجزائري أن يُحِل محلها النظام الإسلامي في موضع التطبيق والتنفيذ، إلا أنه اتخذ من الرأسمالية الكافرة (وبخاصة «إقتصاد السوق»، «الخوصصة» و«الإستثمار الأجنبي») أساساً لتوجيه حياة المجتمع ولمعالجة

مشكلاته، رغم أنها سبب استعمار البلاد وشقاء العباد، ليس هذا وحسب بل وأيضا قام بحرب لا هوادة فيها ضد تطبيق وتنفيذ الإسلام، استأصلت أرواح وأموال وعقيدة الشعب، رغم أن الشعب مسلم ورغم أنه لم يكن يريد إلا تطبيق وتنفيذ الإسلام في واقع الحياة والدولة والمجتمع.

القضية ليست قضية إقتصادية، وإنما هي قضية سياسية

أيها الجزائريون... إن النظام يواجهكم بمواجهة كل فئة منكم منفردين عن بقية الشعب فيحمّلكم على مقابلته متفرقين حتى تظلوا تدورون في حلقة مفرغة؛ تعملون لحلّ مشكلاتكم الآنية الأنانية على وضع يستحيل حلّها معه، فتَصِلون إلى المسَكِّنَات التي يَمُنُّها عليكم هذا النظام والتي تُمَكِّنه منكم وتُبقي كل مشكلة من غير حلٍّ، وبالطبع تظل القضية الأساسية التي هي قضية الحكم بما أنزل الله بعيدة عن تفكيركم في الحل.

إن اعتبار الخوصصة مثلاً مسألة منفصلة عن مسألة الزيادة في الأجور وعن مسألة قانون المحروقات وعن الإختلاس وعن البطالة...إلخ قد جرّ إلى اعتبار الوزير عبد الحميد تمار أو الوزير شكيب خليل أو رئيس الحكومة السابق أحمد أويحي...إلخ وحده هو الخصم، ورفع رئيس الجمهورية بوتفليقة إلى منزلة الحَكَم، والذي جعل وجوهكم تعلوها البهجة والعرفان بالجميل، إذا ما تصدق عليكم بفتات ما نُهب منكم، وهذا جرّ إلى بقاء النظام الجزائري وسيجرّ إلى استمراريته. ولكن إذا اعتبرنا أن القضية هي أن الكافر المستعمر (أوروبا وأمريكا) يَسْتَعْمِرُنا بكل منظماته الدولية كالصندوق النقدي الدولي، وبكل إتفاقياته كالشراكة الأورومتوسطية، وبكل شركاته ك"هاليبورتون"، "سويز" و"بريتيش بتروليوم"، وأن استعماره هذا للحيلولة دون رجوعنا للحكم بما أنزل الله لإستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة وحمل الدعوة

الإسلامية إلى العالم، عرفنا حقيقة الموقف السياسي الذي يجب اتخاذه: وهو أن هذا النظام الجزائري أداة أوروبا تارة وأمريكا تارة أخرى يهيمنون به على الشعب الجزائري المسلم. فالخصم في القضية أوروبا وأمريكا ولذلك لا بد من اتخاذهما عَدُوَّيْن في القضية. وإذا أدركنا ذلك فَهِمْنَا أن القضية ليست قضية اقتصادية فقط وأن المسألة ليست مسألة خوصصة أو زيادة في الأجور أو قانون المحروقات أو إختلاس أو بطالة فقط ...إلخ وإنما هي قضية تتعلق باستعمار أوروبا وأمريكا لنا لِيَحُولاَ بيننا وبين تحكيم الإسلام في حياتنا، وإذا فَهِمْنَا ذلك أدركنا أن النظام الجزائري جِسْرٌ لهما، لأنه عميل لأحدهما مسترض للآخر، ينفذ مشاريعهما الإستعمارية التي يروج لها من «اقتصاد السوق» و«خوصصة» و«استثمار أجنبي»...إلخ.

ولذلك فإنّا لا ندعوكم إلى أن تجعلوا قضيتكم هي تحسين مستوى معيشتكم الإقتصادية فحسب بل قضيتكم أولاً وقبل كل شيء هي قضية سياسية بالحكم بما أنزل الله، ومن ثُمَّ يتأتى تحسين معيشتكم به، قال تعالى: (**وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**)، وقال أيضاً: (**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**) وندعوكم إلى أن تضطلعوا بقضيتكم وأن تقفوا صفاً سياسياً واحداً على أساس الإسلام في وجه هذا النظام الذي أرهبكم وقتّلكم وجوّعكم وطمّعكم، وفي وجه مخططاته لتفشلوا تآمره على إسلامكم وثرواتكم مع أعدائكم الكفار المستعمرين أوروبا وأمريكا، وتستأصلوهم من جذورهم **بحمل الدعوة الإسلامية في الطريق السياسي لإستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية** التي بشرنا بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في حديث

أخرجه الإمام أحمد: «...**ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّة**...»، فلا تيأسوا فالدائرة ستدور عليهم بإذن الله، قال الله تعالى: (**حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَاءهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاء وَلاَ يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ**).

تمت الرسالة بفضل الله وحده بالجزائر العاصمة في رجب من عام 1427هـ الموافق لـ سبتمبر من عام 2006م والحمد لله رب العالمين وصلوات الله تعالى وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.